



ضمان الودائع في الأردن

جمانا حامد

مدير عام مؤسسة ضمان الودائع

الجامعة الاردنية

2014/ 5 /7



تأسست مؤسسة ضمان الودائع بتاريخ 2000/9/17 بموجب القانون رقم (33) لسنة 2000.





تهدف المؤسسة الى:

حماية المودعين لدى البنوك بضمان ودائعهم طبقاً لاحكام قانون المؤسسة من اجل المساهمة في استقرار النظام المالي من خلال تشجيع الادخار وتعزيز الثقة بالجهاز المصرفي في المملكة.

مبررات انشاء المؤسسة



التحول من الضمان الضمني السائد آنذاك الى الضمان
الصريح المحدد بسقف.

نظام ضمان الودائع الضمني



- الحكومة هي الجهة المسؤولة عن توفير الضمان في حالات التعثر المصرفي.
- غياب الاطار القانوني والتعليمات التنظيمية المنهجية التي تحدد شروط وآليات الضمان.
- عدم وجود جهة متخصصة في الضمان.
- عدم توفر ترتيبات مؤسسية مسبقة.

نظام ضمان الودائع الصريح



- تحميل البنوك مخاطر التعثر المصرفي.
- إنشاء مؤسسات متخصصة في ضمان الودائع.
- وضع شروط وآليات وسقوف الضمان في إطار تشريعي.
- وصول المودعين الفوري إلى ودائعهم ضمن سقوف محددة وأجال زمنية قصيرة.

أهداف ضمان الودائع الصريح

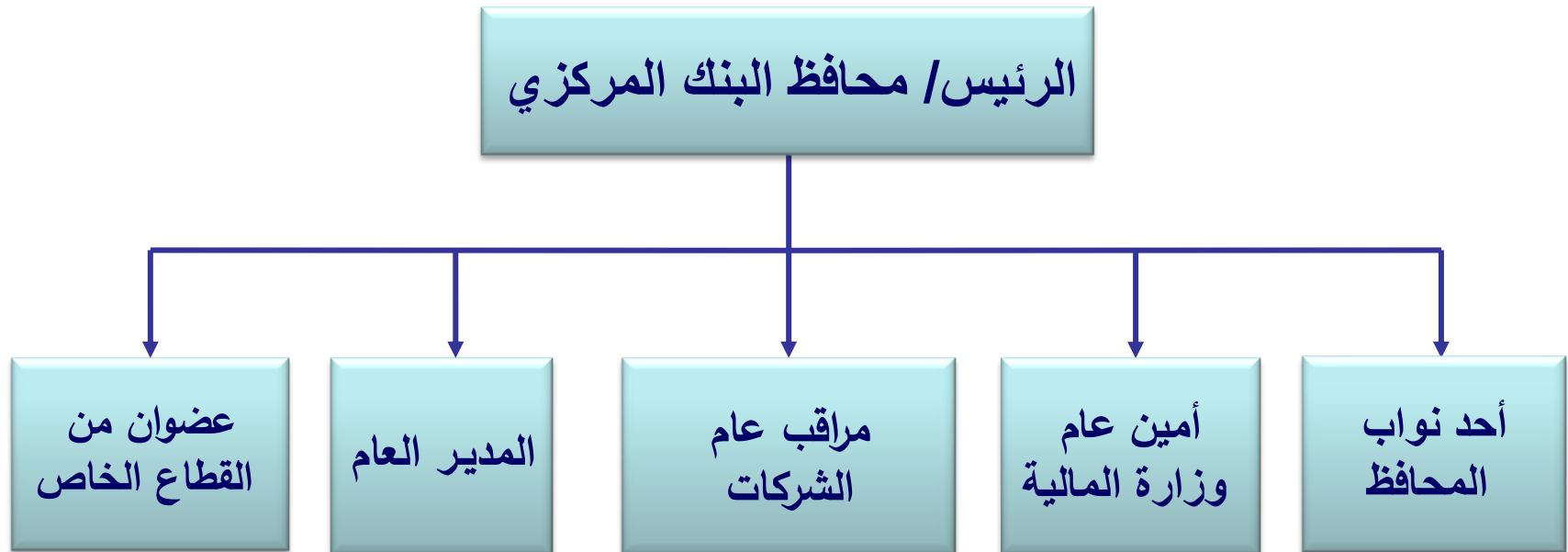


- حماية صغار المودعين.
- تعزيز الاستقرار المالي والمصرفي.
- تشجيع الممارسات المصرفية السليمة وتعزيز فرص انضباط السوق.
- تفعيل المنافسة المصرفية وجذب العملاء على اسس تتعدى اعتبارات العائد.
- حفز كبار المودعين على فرض رقابتهم ومتابعتهم لأوضاع البنوك.
- تطوير نظام رقابي ثلاثي العناصر مؤسسياً واستكمال شبكة الحماية المصرفية.



مجلس الإدارة

يتولى إدارة المؤسسة والإشراف عليها مجلس إدارة برئاسة محافظ البنك المركزي وعضوية كل من القطاعين العام والخاص.



مهام مؤسسة ضمان الودائع



مهام المؤسسة

التصفية

رقابة

الضمان



العضوية

اختيارية

البنوك الإسلامية العاملة في المملكة
(4 بنوك).

إجبارية

جميع البنوك التجارية وفروع البنوك
الأجنبية العاملة في المملكة (22 بنكاً).

تمكنت المؤسسة خلال العام الحالي من الحصول على الفتوى الشرعية من مجلس الإفتاء
بضمان الودائع لدى البنوك الإسلامية.



نطاق التغطية

نطاق التغطية

الودائع

العملة

الودائع المستثناه

الودائع المضمونه

الدينار الاردني
ويمكن ضمان اي عملة اجنبية
بقرار من البنك المركزي.

- ودائع الحكومة.
- ودائع ما بين البنوك.
- التأمينات النقدية بحدود قيمة التسهيلات الممنوحة بضمانها.

ودائع الأفراد
والشركات

حد التغطية (سقف الضمان)

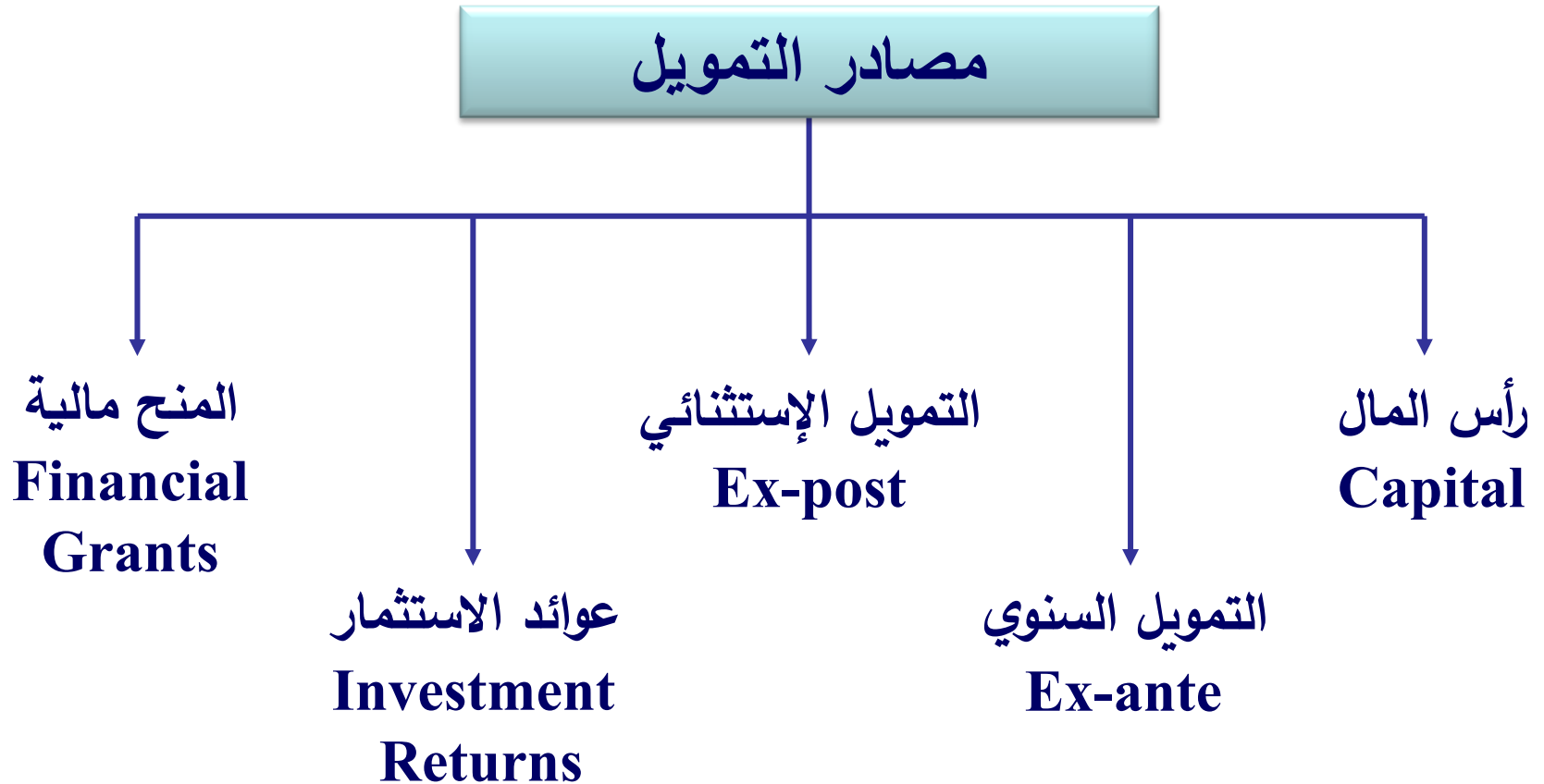


تعويض فوري خمسون ألف دينار (50,000) وبما يعادل (71) ألف دولار لكل مودع لكل بنك.

تم رفع سقف الضمان من 10,000 دينار إلى 50,000 دينار ابتداءً من 1/1/2011/ بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب من مجلس الإدارة.



مصادر التمويل



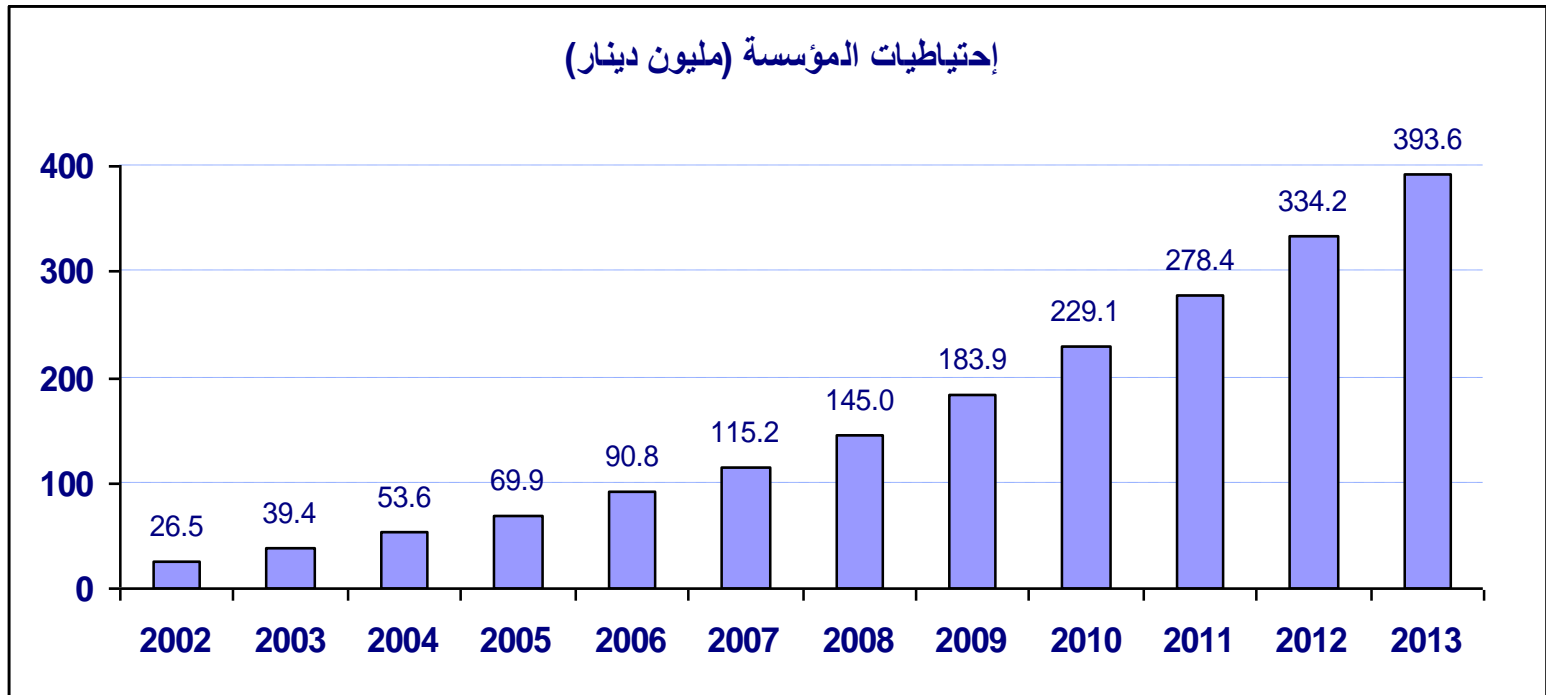
احتياطات المؤسسة



على المؤسسة أن تعمل على تكوين احتياطات لها لتبلغ 3% من مجموع الودائع الخاضعة وفقا للقانون خلال عشرة سنوات من تاريخ نفاذ قانونها



الإحتياطيات





ضمان الودائع لدى البنوك الإسلامية



لماذا شمول البنوك الإسلامية تحت مظلة الضمان؟

- زيادة عدد البنوك الإسلامية العاملة في المملكة خلال العشر سنوات الماضية من بنك واحد إلى أربعة بنوك.
- للحد من مشكلة الاختيار السلبي (adverse selection) من قبل العميل فلا بد أن تكون العضوية إجبارية.
- حماية المودعين لدى البنوك الإسلامية.
- ارتفاع حجم الودائع لدى البنوك الإسلامية.
- زيادة عدد المودعين لدى البنوك الإسلامية.



لماذا شمول البنوك الإسلامية تحت مظلة الضمان؟

المجموع	البنوك الإسلامية	البنوك التجارية	
18.801	3.635	15.166	حجم الودائع (بالمليون)
%100	%19	%81	النسبة
2.740	1.039	1.701	عدد المودعين (بالآلاف)
%100	%38	%62	النسبة



اهم مؤشرات ودائع العملاء والمودعين بالدينار في البنوك الاعضاء كما في 2013/12/31

16982.1	إجمالي ودائع العملاء لدى البنوك الأعضاء (مليون دينار)
1733.8	إجمالي عدد العملاء (ألف مودع)
9795	متوسط الوديعة لإجمالي العملاء (دينار)
%37.7	نسبة الودائع الخاضعة للتعويض إلى إجمالي الودائع الخاضعة لأحكام القانون
%97.4	نسبة عدد العملاء المضمونة ودائعهم بالكامل إلى إجمالي عدد العملاء